الاسوأ إقتصادياً وسياسياً

الأهالي

الاثنين ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٦ ـ العدد (٢٩٣) ـ الثمن (١٥٠) فلساً

«حشد» يصدر دراسة حول موازنة عام ٩٧

موازنة طبقية تقليدية... واختلالات اقتصادية واجتماعية



« سلطة الذاتي » تفرط بـ ٣٢٪ من الخليل لقاء تنازلات اسرائيلية هامشية

القدس والخليل

خطط للتهويد وإلغاء الوجود الفلسطيني

رأي الأهالي

اليقظة الشعبية في أوجها

مرة اخرى يقف الشعب مع ضميره الوطني ، تجاه منع معرض الصناعات الاسرائيلية في عمان ، وهو بذلك يقف الى جانب مصالحه الوطنية ، مما يؤكد ان اليقظة الشعبية في اوجها ، بعد ان ذاب الثلج وبانت اخطار وادي عربة التي تفتح ابواب الشر والاذى ليس فقط على مصالح ابناء شعبنا الاردني ، بل على مصالح ومستقبل المنطقة العربية باسرها .

نعم ، اليقظة الشعبية في اوجها ، وهي تسعى يوماً بعد يوم ، وبنجاح كبير لتطوير ادوات مقاومتها ومجابهتها للصلح والتطبيع مع العدو الاسرائيلي والمتمثل بالاجماع الوطني الواسع لكل فئات الشعب بقواه الحية والمنظمة التي ترى في التطبيع دماراً للبلاد والعباد ، حيث ياتي إقامة معرض الصناعات الاسرائيلية في اطار مخطط شامل و(خبيث) لتدمير الصناعة الوطنية الاردنية التي تعاني اصلاً من ازمات خانقة خاصة بها .

وان حالة الوعي واليقظة المتنامية في صفوف ابناء الشعب الاردني والادراك الواعي لحجم الخطر الصهيوني ، بات يؤسس لأشكال تنظيمية موحدة للمجابهة ومنها اللجنة الوطنية الاردنية لالغاء معرض الصناعات الاسرائيلية ومرجعيتها (المؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع) وهي بذلك تستشرق للمستقبل وتؤكد على موقف الشعب الاردني الرافض لكل اشكال التطبيع .

كافة فئات الشعب تستعد الان وهي مؤهلة لافشال المبادرة الاستفزازية ذات الطابع الاقتصادي التخريبي ، تعبيراً عن موقفها الوطني المشرف وهي بذلك تدعو الى مقاطعة كافة اشكال التعامل مع الكيان الصهيوني والى الدفاع بكافة السبل عن حياة الامة ووجودها ومستقبلها .

نزيه عمارين يكشف الفساد ويشخص واقع الحال بعنوان ذكي « لن اتناول»

أولبرايت .. المرأة الصفيقة «الرجل الثاني» في الادارة الاميركية



في طراحات الصحف الدولية

كل عام وانتم بخير

بعد ايام تنسحب من بيننا الخبز القاسي عام ٩٦ والتي اجمعت الاراء انه كان الاسوأ اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مرت على عباد الله في هذه البلاد. ورغم اتساع رقعة الظلام .. الا ان الامل بالفرج ما زال يداعب احاسيس ومشاعر المواطنين .

بمناسبة العام الجديد نقدم اجمل التهاني والتبريكات لعموم الشعب الاردني ونتمنى عاماً سعيداً .

«الاهالي» سوف تحتجب عن الصدور الاسبوع المقبل على ان تعاود الصدور في الاسبوع الذي يليه .

كل عام والجميع بالف خير

ليس تطبيعاً هذا الذي يريدون فرضه على الامة العربية وانما هو ضرب من التضبيع . وحين بحثت عن تعريف قاموسي للتضبيع لم اجد . ربما كنت مستعجلاً فلم اتوسع في تتبع كل القواميس الموروثة والحديثة لذلك فقد اكتفيت بالتعريف الشائع والمتداول عن الحكايات الشعبية التي تؤكد من خلال الامثلة والروايات ان المضبوع (رجل) قضى نحبه بعد ان ضبعته انثى الضباع وهي المعروفة بالضبع سواء برائحتها او ببولها فهو يسير وراءها كالمخدر الى ان يصل الى مغارة الضباع حيث يلقى حتفه .

والانضباع العربي الراهن بفكرة التطبيع لايكاد يختلف كثيرا عن موضوع الانضباع كما تصوره الحكايات وتتداول العامة اخباره وتفسيرات فالانظمة التي تساق وراء سراب التطبيع والسلام المزعوم هي النسخة الواقعية من ذلك (الرجل) المضبوع الذي يسير الى مصيره الحزين مستسلماً غير واع للنتائج المترتبة على رحلته البلهاء وفي بعض القصص الفلسطينية ـ كما عند يحيى يخلف مثلا ـ ان انقاذ المضبوع يتوقف على شج رأسه في بوابة المغارة وتساقط الدم من جبينه عندئذ يستعيد ذاكرته ويتمكن من الفرار ان ساعدته ساقاه على الهرب ولم تحاصره بقية السباع والضباع !



● د. عبدالعزيز المقالح

والسؤال هو : هل جبين الوطن العربي بحاجة الى ان يصطدم بمغارة الضبع الصهيوني حتى يسيل الدم من جبين هذا الوطن فيصمد ويتراجع !! ثم اليس في هذه الدماء التي تراق كل يوم على ارض فلسطين وفي قرى لبنان الجنوبي ما يكفي لاسترجاع الوعي المفقود والتوازن الضائع واستعادة الادراك بالفارق الشاسع بين التطبيع والتضبيع . بين السلام والاستسلام . وهو فارق يدركه اطفال القرى المحرومون من ابسط وسائل التعليم والذين لا يشاهدون المحطات الفضائية ولايسمعون الراديو او يقرأون الصحف ، أولئك الذين احتفظوا بنقاء الفطرة وطهارة التفكير المستقل عن التضبيع المحموم .

والغريب ان احاديث التطبيع وماتثيره من تداعيات لا تجعل المواطن العربي والحاكم العربي يتذكر ان حاجتهما الى التطبيع الحقيقي ، التطبيع مع الاهل والاشقاء مع الجار القريب والشقيق البعيد ، وان التسامح الذي اظهرته بعض الانظمة تجاه العدو التاريخي لاتستطيع او لاتريد ان تظهر جانباً منه نحو الانظمة الشقيقه لالشيء الا لعجز هذه الانظمة عن الادراك الحقيقي لطبيعة المغامرة غير المحسوبة التي تمارسها ضاربة عرض الحوائط بكل القيم والتجارب المستخلصة من الماضي والحاضر ...

ان العلاقات العربية ـ العربية هي الآن رغم المظاهر الخادعة . في اسوأ حالاتها . ولن تزيدها محاولات التطبيع المنفردة أو الجماعية الا سوءاً . والاحتكام او الاحتماء بالضبع (الاسرائيلي) لن يكون افضل من احتكام قطيع من الاغنام الضالة الى ذئب الغابة ليدلها على الطريق . ولم تصل الحماقة بالعرب في اي مرحلة من مراحل التاريخ الى مثل هذه الدرجة من الغباء السياسي والفكري . قد يقال أن الصورة تشبه تماما ماحدث لملوك الطوائف الذين تساقطوا واحدا بعد الاخر بفضل تصاعد الاختلافات فيما بينهم والتطبيع مع عدوهم المشترك الا انها تختلف من حيث وجود الأمة على ارضها وفوق تراب الوطن التاريخي .

ان الشعب العربي هو يرفض التطبيع او التضبيع لا يكتفي بذلك الرفض وانما يدعو الى مقاومة العدو الصهيوني ، والى اقامة التطبيع الحقيقي بين الحاكم والمحكوم من جهة وبين الحكام العرب وبعضهم . فالتنافر والتطاحن القائم بين بعض الحاكمين ومواطنيهم والخلاف القائم بين مواطنيهم والخلاف القائم بين الحكام العرب انفسهم هو المسؤول عما وصلت اليه اوضاعنا وهو وراء الغطرسة الصهيونية الراهنة . ومن مراجعة الخارطة السياسية الدولية يتبين بكل الوضوح انه لامكان للضعفاء ولايزيدهم الاستسلام والركوع الا ضعفا وهوانا وتضييعا. فهل وعينا جميعاً الدرس ؟ ارجو ان يكون ذلك قد حدث ..

خواطر شعرية :

اقطع بالصمت ذراع الكلمات (كلماتي طبعاً)
ان كان الوطن العربي هو المضبوع
وهو الوطن المطبوع
رغم النكبات مطبوع حتى العظم بحب الحرية

ورغم الجوع ورغم سياط الجلادين
ورغم شعار الديكتاتور المضبوع : ممنوع
ممنوع ممنوع

توصيات ندوة المرأة والتشريعات الجزائية

المطالبة بإجراء تعديلات قانونية حماية للمرأة

عقد اتحاد المرأة الاردنية ندوة تحت عنوان «المرأة والتشريعات الجزائية» في المركز الثقافي الملكي بعمان في الفترة ما بين ١٠ ـ ١٢ كانون أول ١٩٩٦ ، وقد تضمنت جلسة الافتتاح كلمة لرئيسة الاتحاد أسمى خضر ، وكلمة للجنة القانونية للمحامية الاستاذة نور الإمام وكلمة السيد رئيس مجلس النواب . في حين طرح في جلسات العمل الصباحية والمسائية على مدار ايام الثلاثة اوراق هامة في مجالات القانون والاجتماع إضافة الى مشاهدات حية في الاعتداء على المرأة .

توصيات الندوة .

وقد خرجت الندوة في ختام اعمالها بالتوصيات التالية

اولاً : ـ

في مجال القانون : ـ

١ ـ الغاء نص المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات بشقيها وذلك لمخالفتها للدستور الاردني والميثاق العالمي لحقوق الانسان ولاتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والمصادق عليها من قبل الاردن .

٢ ـ تعديل النصوص القانونية بالنص صراحة على اباحة الاجهاض استثناءً في حالة اجهاض الحمل الناشيء عن الاغتصاب اوسفاح القربى من الاصول او الفروع والاقارب حتى الدرجة الرابعة . وفي حالة إذا كان الحمل بجنين مؤكدا التشوه الجسدي او العقلي بموجب شهادة طبية اذا كان الحمل يؤثر على صحة الام على ان يكون ذلك بجميع الاحوال خلال الاشهر الثلاثة الاولى من الحمل .

٣ ـ اعتبار القاصر بمفهوم قانون العقوبات الفتاة التي يقل عمرها عن ١٨ عاما .

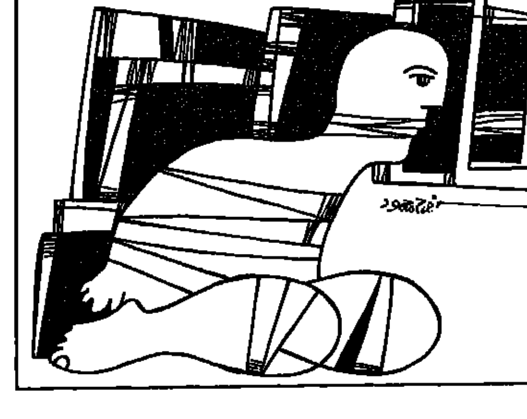
٤ ـ تعديل المادة ٣٣٧ / عقوبات . بحيث يشمل الايذاء الناشيء عن العنف الاسري ايضا بحيث تشدد العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ بحيث يضاف للعقوبة من ثلثها الى نصفها إذا اقترف الفعل باحدى الحالات المبينه في المادتين ٣٢٧ ، ٣٢٨ المتعلقتين بايذاء الأشخاص بحيث تشمل الايذاء الناشيء عن العنف الاسري باضافة بند (٥) للمادة ٣٢٧ البند ٥) ـ اذا ارتكب الفعل في اطار الاسره .

(هذه التوصية شددت العقوبة على فعل الايذاء إذا تم في اطار الاسره ، بان تشدد العقوبة بزيادة نصفها او ثلثها) .

٥ ـ توفير ضمانات حماية للمرأة اثناء التحقيق معها في المراكز الأمنيه او النيابة العامة على ان لا يكون التحقيق مع النساء الا بوجود محام او شرطة نسائية .

٦ ـ الغاء التوقيف الاداري بحق النساء بحجة الحماية وبدلاً عن احتجاز الحرية توفير ملاجيء وامكنه اخرى ملائمة لاقامة النساء المعرضات للعنف او الاعتداء .

وضمان الافراج عن الموقوفات بصورة تجاوز حكم قضائي او بسبب امتناع ولي الأمر عن تنظيم الكفاله المطلوبة او بداعي الحمايه ، بالسماح للهيئات او المؤسسات المعنية برعاية المرأه وخدماتها بتقديم الكفالات اللازمه لاخلاء السبيل .



٧ ـ السعي لايجاد دور رعاية مناسبة لايواء النساء ضحايا الجرائم او المهددات باعتداء او المعرضات للعنف او المحتاجات للحماية تتوفر فيها شروط الارشاد والاصلاح والمساعده على اعادة التأهيل والاندماج في المجتمع والتكيف مع الحياه ، باشراف ومساندة من اخصائيات في مجالات علم النفس والاجتماع والصحة والقانون وحث الحكومة على الاسهام في ايجاد مثل هذه الدور ودعم المنظمات غير الحكومية للاسهام في هذا المجال .

٨ ـ تطوير قانون السجون بحيث يسمح باجراءات ايسر للقاء الاسره في زيارات اطول وعلى انفراد وبدون حواجز وتطوير الاجراءات بشأن اطفال السجينات .

الفصل بين المسجونات وفقا لطبيعة الجرائم المنسوبة اليهن سواء كان ذلك في اماكن التوقيف في مراكز الأمن او في مراكز الاصلاح .

٩ ـ الغاء جميع العقوبات البدنية غير الانسانية المنصوص عليها في القوانين المختلفة ،

١ـ الاعدام ٢ـ عقوبة الجلد ٣ـ عقوبة الجراية (تخفيف مقدار الطعام)

١٠ ـ تحريك الشكوى في جريمة السفاح من قبل الحق العام وعدم تعليقها على شكوى صاحب المصلحة .

١١ ـ توحيد الاحكام الخاصة بتحريك شكوى الزنا بالنسبة للمرأة والرجل .

المجال الاجتماعي والتربوي :

١ ـ التصدي للمفاهيم والتفسيرات والاجتهادات الخاطئة للديانات السماوية والتي تكرس مفاهيم ارتكاب العنف ضد المرأه .

٢ ـ التأكيد على دور وزارة التربية والتعليم في ترسيخ المفاهيم التربوية الصحيحة وتضمين المناهج المدرسية للموضوعات الدراسيه التي تعنى بشأن القيم الاخلاقية ومواضيع التربية الجنسية الصحيحة لكلا الجنسين .

المجال الاعلامي :

١ ـ اعطاء الحق للتنظيمات السياسية والاجتماعية لاستخدام وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري للتعبير عن الرأي الثقافي والفكري والفني والعلمي .

٢ ـ اعطاء المرأه الصحفية حرية التحرك والالتقاء بمن ارتكبن جرائم العنف لتوضيح المعلومات الدقيقة ، ولقاء من يتعرضن للعنف الاسري ضمن حماية امنية وقانونية .

٣ ـ ضرورة العمل لدى وسائل الاعلام الثلاث المحلية على تغيير اسلوب طرح قضايا العنف ضد المرأه ، واظهار الظلم والاساءة التي تتعرض لها .

٤ ـ عدم السماح لأي شخص بمراسلة صحف محلية او عربية من خلال المكاتب غير المرخصة وضرورة اغلاقها .

توصية عامه

تشكيل لجنة متخصصة عليا متمثله بالجهات المعنية ذات الصله لتنفيذ توصيات الندوة وبمشاركة الجهات الرسمية المعنية بمواضيع تنفيذ توصيات هذه الندوة .

جرح وفاء الأخير

للزميلة وفاء ابو السعود صدر باكورة انتاجها الادبي «جرح اخير» ضم ٢٠ نصاً ادبياً ، اتسمت بشفافية عالية وعشق متوهج بالحياة .

أبحر الي
تكون شعري والقوافي
تكون اسفاري وتراتيلي
تكون عنواني
والمنفى

ورغم السلاسة التي صاغت بها الزميلة وفاء نصوصها الا انها حملت وجع خاص ينبيء عن حجم الالام التي تعتصر داخلها المرهف

هي ما تبقى
يقهرني هذا الكون
ويمزقني هذا التعب
وتتخلى عني الدموع
لاحتفظ بعيون جفت
وترانيم آهة مخنوقة
لا تصل لأي مكان سواي
لا افارقني بهذا الكم الهائل
من حضور الاحزان
فقط تمضغني ليالي
وتلفظني صباحا
أشلاء..!!

لقد حاولت وفاء ابو السعود ورفيقتها سحر ابو عجاج من خلال رسوماتها التي رافقت كل نص وتناغمت مع محتواه، ان تثبتا انه رغم اتساع رقعة السواد في هذا الكون الا ان فضاءات الامل لا بد لها ان تجد مساحة لتتنفسها

تسالين من انا
انا يا سيدتي عابر لهذا الكون
يلبس ثوب الحزن حين يخلع عنه
كل قهر يسكنه



● الغلاف

انا ..مسافر بلا حدود
زاده حبر واوراق
واحتراق..

بالعضـــل

● اسامة الرنتيسي

تطويع اللغة وتطويق المواقف

لا يختلف اثنان على حقيقة ان رئيس الحكومة عبد الكريم الكباريتي بارع في تطويع اللغة - مفردات ومعاني - في خطاباته مثلما هو بارع في تطويق وتطويع من يحاول من طاقم وزراءه ان يغرد خارج سرب الحكومة جاداً كان او محاولاً لفت الانظار.

في كلمته التي اسهب الحديث فيها رداً على كلمات السادة النواب خلال مناقشة الموازنة الجديدة برزت براعة الكباريتي في اختيار الكلمات والاقتباسات.

.... لا اريد ان اقيم رد الرئيس على النواب، ولكن ما لفت اهتمامي ان كلمة الكباريتي الطويلة لم توضح الموقف الحكومي من موضوع معرض الصناعات الاسرائيلية رغم ان اكثر من نائب تساءل عن ذلك وعن موقف الحكومة منه.

لم تجمع القوى السياسية في الاردن المنظمة والمستقلة، ولم تجمع الفعاليات والاقتصادية والاجتماعية على موقف بهذا البلورية مثلما اجمعت على رفضها لاقامة هذا المعرض وتاكيدها على خطورته على الصناعات الاردنية وتصميمها على مقاومة تنفيذه بكل الوسائل، ورغم ذلك لا يشير بيان الكباريتي الطويل باي شاردة او وارده حول هذا المعرض وكيفية التفكير الحكومي تجاه هذه المعارضة الواسعة.

معلوماتنا حول المنظمين لهذا المعرض تقول ان الحكومة لا ترغب في سحب موافقتها الاولية التي منحتها لـ (الناصر ــ العطاري) لان هناك اسماء اخرى متنفذة وتستطيع تطويع اي قرار لمصلحتها، هي الجهات القائمة فعلياً على هذا المعرض.

فهل تترك الحكومة قرار اقامة المعرض عائماً، لتصل مع المعارضة الواسعة له لحد التصادم، ام تضع مصلحة الوطن اولاً ومصالح المتنفذين اخيراً وتقرر من اقامته.

وداعاً لعام ٩٦

قضية بالجملة حركتها الجامعة الاردنية ضد ٨ صحف

صبـــاح السبت ١٢/٢٨ وتوديعاً للعام الذي يلفظ انفاسه ٩٦، امتثل ٦ رؤساءتحرير صحف وبحضور نقيب الصحفيين الاستاذ سيف الشريف امام مدعي عام محكمة صويلح السيد ناجح الحمدان.

الجامعة الاردنية - ما غيرها - بؤرة الوهج الاكاديمي في الاردن ومنبع الحوار الذي تسقيه لطلبتها ضمن مساقاتها المختلفة، هي الجهة التي حركت القضية، ضد الصحف الاسبوعية (الأهالي، المجد، السبيل، الجماهير، شيحـــان، البلاد، الحدث، المشرق).

القضية باختصار انه قبل عدة اشهر حدث نزاع داخل الجامعة الاردنية فيما بين ادارة نادي طلبة الدراسات العليا وشؤون الطلبة على عدة محاور تطور الى قيام النادي باصدار بيانات ضد ممارسات الجامعة بحق النادي ومحاولة التضييق على انشطته، ويومها قامت الصحف «المتهمة» بنشر اخبار حول النزاع واجزاء من بيان النادي.

الجامعة الاردنية، لم يعجبها هذا الحال، رغم انها لم ترسل توضيحات لاي من الصحف، او حتى تكذيب ما جاء في بيان النادي، وقامت برفع الدعوى ضد هذه الصحف بتهمة تشويه سمعتها.

الزملاء الذين امتثلوا امام المدعي العام (فهد الريماوي عن المجد، حلمي الاسمر عن السبيل، اسامه الرنتيسي عن الاهالي، آمال نفاع عن الجماهير، جهاد المومني عن البلاد وشيحان) اظهروا بعد الجلسة استياء من موقف الجامعة وتحريكها قضية بالجملة على الصحف.

رئيس تحرير الزميلة الحدث نضال منصور غاب عن الجلسة اضافة الى ان نقيب الصحفيين الذي قدم للمدعي العام كتاباً بخصوص توقف صحيفة المشرق عن الصدور منذ عدة شهور.

شكراً جامعة اردنية ... وكل عام وانت بخير.

بيع فندق الملكة علياء

قررت الحكومة من حيث المبدأ بيع فندق مطار الملكة علياء والذي تمتلكه الملكية الاردنية اضافة الى توجه الحكومة لبيع ما نسبته ٤٠٪ من السوق الحرة في المطار الى القطاع الخاص.

طرد ٧٥ أردنياً

قامت السلطات الاسرائيلية بطرد ٧٥ عاملاً اردنياً من الذين يعملون في الضفة الغربية بحجة انهم دخلوا بطريقة غير قانونية ولا يحملون تصاريح عمل.

مجمع جرش الرياضي... مازال ينتظر

بعد صرف ١١٣ الف دينار لتسوية الارض ... ضاعت في الطريق الرئيسي في عام ١٩٨٥ بوشر بانشاء مجمع رياضي في محافظة جرش بعد ان تم شراء الارض وصرف مبلغ (١١٣٣٨١) دينار لتسوية الارض وعمل جدار استنادي لملعب كرة القدم الا ان هذه الارض جاءت ضمن الطريق الرئيسي الموصل بين عمان واربد، ولم يكتمل المشروع. ومنذ ذلك الوقت لم يتم تحديد قطعة الارض التي سيقام عليها هذا المشروع.

بلدية الرصيفة وجباية السوق المركزي

قامت بلدية الرصيفة قبل حوالي ثلاثة سنوات باتخاذ قرارا ثبت فشله بافتتاح سوق مركزي للخضار والفواكه وبدأت بفرض جباية على اصحاب محلات الخضار والفواكه وتم الغاء السوق بعد اشهر من افتتاحه ثم عادت هذا العام وعمل جدار استنادي لملعب كرة القدم الا ان هذه الارض جاءت ضمن

في مزارع «القاسم» فصلوا العمال لانهم طالبوا بتحسين يومياتهم

استبدلوهم بعمالة وافدة وبأجر اعلى ...

على اثر اضراب عفوي قام به عمال في مزارع حسين صدقي القاسم واخوانه في بلدة وقاص في الاغوار، تعرض عشرات العمال الزراعيين الى الفصل بسبب مطالبتهم بزيادة الاجر نصف دينار يوميا، حيث يتقاضى العامل ثلاثة دنانير لقاء عمل ٨ ساعات. الغريب في الموضوع عدا قرار الفصل ان قامت مزارع القاسم باستبدال العمال بعمالة افدة تدفع لهم اربعة دنانير اجرة يومية مع تامين وجبة للافطار واخرى للغداء اضافة الى تامينهم بالمواصلات!!

العمال الذين تم فصلهم وقد امضى بعضهم عشرات السنين في مزارع القاسم قالوا كانت اجرتنا اليومية دينارين ونصف وقد حققنا الزيادة الى الثلاثة دنانير بعد مطالبات استمرت سنوات طويلة اما عن مبرر الاجراء الذي قامت به مزارع القاسم باستبدالهم بعمالة وافدة وباجرة اعلى قالوا هذا الاجراء قاموا به حتى يفرضوا على العمال عدم المطالبة في المستقبل باي زيادة. العمال الذين تم فصلهم يعيلون اسر كبيرة فالى متى تبقى هذه القرارات الجائرة بحق العمال.

الى متى هذا الظلم

عمال الاشغال العامة في الاغوار الشمالية حوالي ٣٠٠ عامل معظمهم عمال مياومة، يشكون من تدني الاجور خاصة امام ارتفاع الاسعار الجنوني الذي لم يعد يطاق، اذ يتقاضون اجره يومية بمعدل دينارين ونصف. وهذا لا يكفي للمواصلات والاكل والمعيشة خاصة العمال ذوي الاسر الكبيرة

فوق ١٤٠ دونما من حي المهاجرين المدمر

الامانة تقيم حضارة اسمنتية مكونه من مبنى الامين ومجمع المستخدمين

فوق حي المهاجرين الذي سحقته جرافات الامانه قبل اشهر «وطفشت» سكانه الفقراء في جهات عمان الاربع، بدأت تبرز ملامح حضارة اسمنتية متقدمة تنافس في مناطحتها للسحاب وفخامةحجاراتها وهندستها المعمارية وديكوراتها البيوت والخشش التي كانت ماوى للمهجرين من شارع المهاجرين.

النواه الاولى لهذه الحضارة تتمثل في تشييد مبنى ضخم يلاصقه مجمع مكاتب. ويستدل من التصاميم والتشطيبات الداخليه للمعماريين ومكوناتها من اثاث الديلوكس بانها تزيد عن المساحة المقررة لاقامة مكتبة عمان لعروض المسرحية وغيرها من مظاهر الابداع الموسيقي والفني والادبي كما صرح الامين يوم بدأت جرافاته في تدمير الحي الشعبي، وانها قد شيدت في الاصل لايواء صاحب المعالي الامين واعضاء مجلس الامانه وكبار المسؤولين فيها.

اما المجمع السكني فسوف ياوي هو الاخر جيشا من المستخدمين المكتبيين الذين يعملون في سلك الأمانه. كلفة البنائين متواضعة وتتمشى مع السياسة التقشفية التي ينتهجها الامين وهي لا تزيد مع حشوتها الداخلية من سجاجيد ومفروشات وديكورات عن خمسة ملايين دينار تم تجميع قسم منها من الخلوات التي فرضت على المستاجرين لسوق الخضار الجديد، ورسوم المظلات، والمخالفات المرورية.

وتقدر مساحة الارض التي شطب منها حي المهاجرين ١٤٠ دونما. ويقدر عدد المهجرين منه خمسةالاف نفر وهذا الرقم لا يشمل المهجرين من مدينة الاهلي الترويحية التي شطبت هي الاخرى من الوجود بعد ان تم تعويض ملاكها تعويضاً مجزيا دفع قسم منه نقدا اما الباقي فقد تمثل بمنح المالكين قطعة ارض محاذية لمجمع جبر وتزيد قيمتها بضعة اضعاف عن قيمة الارض التي كانت المدينة مقامة عليها اصلاً.

وقد اجبرت الامانه على تكبيد موازنتها لهذا المبلغ الضخم لأن اصحاب المدينة هم من كبار المتنفذين الذين لا تستطيع ان تتجاهل مطالبهم كما تجاهلت مطالب فقراء المهاجرين.

مؤتمر تدريب المعلمين المنعقد في عمان

شارك فيه ١٧ تربويا يهوديا وغاب عنه مدرسون وزارة التربية !!

استضافت عمان خلال الاسبوع الماضي المؤتمر السنوي للتدريب على التعليم الذي تشرف عليه وتعقده سنويا المنظمة الدولية العاملة في هذا المجال.

وتمشيا مع حسن الضيافة والكرم الاردني فقد شارك في المؤتمر المئات من الاكاديميين والخبراء في مجال التدريب على التعليم وكانوا خليطا من الاردنيين والعرب والاجانب.

اوراق المؤتمر تناولت «المستجدات والتطورات التي طرات على الوسائل والمناهج التعليمية» كما قدمت حلولاً للارتقاء بالعملية التعليمية. واثناء انعقاد المؤتمر الذي امتد فيه العصف الفكري لمدة اربعة ايام لاحظ المراقبون ان الغائب الوحيد عن هذا المؤتمر هو المدرس الذي يعمل في المدارس الحكومية او من ينوب عنه. مما اثار استهجان الوفود المشاركة وخاصة «الجيران» من الخبراء التربويين الاسرائيليين الذين وصل عدد المشاركين منهم في المؤتمر ١٧ يهودياً ...

يذكر ان تكاليف المؤتمر قد تم تغطيتها جزئيا من الاشتراكات التي سددها ما يقرب من ١٧ مدرسة ومعهد وجامعة خاصة. حيث تراوحت مساهمة المشارك الواحد في المؤتمر ما بين ٥٠-١٠٠ دينار.

اما الجزء الاكبر من النفقات الجارية فقد تم تحميلها للخزينة العامة توطئة لتحميلها فيما بعد لجيوب اهل ما نقلنا!

مسلسل الفصل التعسفي

أصدر المكتب العمالي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) (الكتلة) في اربد، بيانا ندد فيه بسياسة الفصل التعسفي للعمال، والتي كان اخرها فصل اربعة عمال منهم عزالدين حسين خليل، وجميل محمد، من شركة نواف ونايف ابو عبيد للتعهدات.

واهابت الكتلة العمالية بضرورة توحد العمال وانتظامهم في نقابات ولجان نقابية للدفاع عن حقوقهم.

والجدير بالذكر ان الشركة قد استبدلت هؤلاء العمال الاردنيين بعمال وافدين دون ابداء الاسباب.

١٩ دائرة حكومية في الرمثا بدون كهرباء

[illegible]



في الهم الوطني

الموازنة تعكس اندفاعا غير مبرر نحو المزيد من التبعية

في مداخلة لم تنشرها الصحف اليومية

نزيه عمارين يكشف الفساد ويشخص واقع الحال بعنوان ذكي « لن اتناول»

اشار النائب الدكتور نزيه عمارين في بداية مداخلته بشان الموازنة الى جملة من الشراخص والارشادات في مجال الفساد وغيره وذلك تحت عنوان ذكي (لن اتناول) وابرزها:

التعينات والتجاوزات الخطيرة من قبل بعض الوزراء لاغراض انتخابية رخيصة وعدم تنفيذ رئيس الوزراء لوعده تحت القبة في سحب صلاحية التعيين من جميع الوزراء وتعيين الاقارب والمحاسيب وابناء الوزراء والنواب في ملاك وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء وغيرها من المؤسسات الرسمية.

والتجاوزات الخطيرة في سياسة القبول بالجامعات واخرها ما اورده النائب سمير الباشنه في كشف فساد جامعة مؤته وسياسة القبول فيها والتجاوزات الخاصه بالثروه المائيه المحدوده والطريقه التي تمنح بموجبها امتيازات الآبار الارتوازيه خاصه الصادره عن رئاسة الحكومة واساءة استعمالها كمصدر للثراء غير المشروع والمخالفة الدستورية التي ارتكبتها ثلاث حكومات متعاقبه لعدم طرحها قانون الانتخابات المؤقت للنقاش وضرورة طرح قانون انتخابات عصري وارتفاع الاسعار والغلاء الفاحش ولجوء الحكومة الى قرار اعرج بتخفيض سعر الخبز قرشين رغما ان اسعار القمح العالمية انخفضت الى النصف وبروز اصوات مطالبة بترك القضيه الفلسطينية وشانها متناسين ان أمن واستقرار الاردن لن يتاتى إلا من خلال الحفاظ على الحق العربي الفلسطيني وان سياسة اسرائيل التوسعية الاستيطانية وعملها الدؤوب على تهجير وتسفير الشعب الفلسطيني تمهد لإقامة الوطن البديل واصرار الحكومة على التطبيع رغم تنكر اسرائيل لكل المبادىء والاعراف الشرعية الدولية واستيلائها على مئات الالاف من الدونمات

ولأن الصحافة اليومية تجاهلت كلمة النائب عمارين إلا من خلال بعض الفقرات ننشرها في الاهالي كاملة لتعميم الفائدة ...

خطورة العجز في الميزان التجاري

ما أرغب تناوله اليوم هو ما تم التعرض اليه باستحياء في تقرير اللجنة المالية الموقرة رغم اهميته وخطورته .. انه ميزان العجز التجاري وهو لا يقل خطورة ان لم يكن أخطر من العجز في الموازنة ...

حضرات النواب

تقول الارقام ان العجز المتنامي والمتراكم للاعوام ١٩٩٣ بلغ ١٧٦٢ مليونا بالعملة الصعبة و١٩٩٤ بلغ ١٥٦٩ و ١٩٩٥ بلغ ١٥٨٦ والاشهر الثماني الأولى لعام ١٩٩٦ بلغت ١٤١٦

ورغم ان هذا العجز الخطير في الميزان التجاري قائم الان مع كل إشكالاته ... ترى كيف سيكون الأمر عندما نقرر الدخول في معاهدة منظمة تحرير التجارة الدولية وقد صرح بذلك اكثر من مسؤول كبير في الحكومة والحكومة السابقة والأسبق ... وما هي المخاطر الوطنية التي تنتظرنا ؟

مخاطر التوجه نحو الجات

ايها الاخوة والاخوات

رغم انني ضد الانغلاق والتقوقع إلا انني أرى ان التوجه نحو منظمة التجارة الدولية وما يسمى بالجات في الوقت الحاضر لا يتناسب وقدراتنا على الأطلاق ويحمل في طياته المخاطر القاتلة التالية (وإن كنت مخطئا وأرجو ذلك فارجو دولة الرئيس ووزير المالية ان يصححاني)

١) الدخول في هذه المنظومة يعني

-تحرير التجارة من الجمارك والرسوم

-هذا يعني حرمان الخزينة من مئات الملايين (والتي يجب ان تعوض بالمزيد من ضريبة المبيعات غير المباشره)

-هذا يعني إغراق اسواقنا بالمستوردات الأجنبية وبالعملة الصعبة

-هذا يعني نفاذ مخزوننا من العملة الصعبة وهو المخزون المحدود اصلاً

-زيادة العجز التجاري المتراكم اصلاً والذي يشكل السبب الرئيسي لنفاذ مخزوننا من العملة الصعبة....

الامر الذي يؤثر مباشرة على قوة الدينار الشرائية وقيمته الحقيقية ويؤدي الى تخفيض قيمته الى النصف وينعكس سلبا على مقدرة المواطن الشرائية وادخاره...

ونضطر معه الى المزيد من الاقتراض الخارجي من جانب وزيادة الضرائب غير المباشره من جانب اخر، فيزداد معه الفقر فقراً والركود ركوداً والبؤس بؤساً اما الغني فيزداد غنا ومع زيادة الدين الخارجي وإشكالاته اللامحدوده ونعود الى حلقة الدين ونوقع الوطن في دوامة خطيرة يصبح امر الخروج منها ضرباً من الخيال والمستحيل...

حضرات النواب

واما عن التاثيرات السلبية على الصناعة الوطنية والعملة فلا ادري من اين ابدا ؟؟

هل تستطيع صناعتنا الفتيه الوقوف في وجه الصناعه الامريكيه او الاوروبية او اليابانية او الاسرائيلية المتقدمة جداً او حتى السعودية وخاصة اننا نكون قد حرمناها من الحماية الجمركية اننا بهذا سوف ندمر القائم منها ونحول دون قيام اي جهد وطني صناعي جديد ... والنتيجه خسارة ودمار اقتصادنا الوطني مع المزيد من الركود والبطالة والفقر والغلاء والإحتقان الشديد...

ايها الاخوة والاخوات ممثلي الشعب

بالأمس قيل لنا وقلنا بدورنا ان المستقبل آت والانفراجات والبحبوحة آتيه

وهنا وتحت هذه القبه حين إحتضنا الرئيس الأمريكي الراعي الاول لمعاهدة السلام ... قيل لنا وعلى لسانه موجه كلامه الواعد لقائد الوطن (حفظه الله) إننا لن نخذلكم

We Well Not Let Gow Down

تم ترجمة هذا الكلام والوعد ببضعة دولارات لا تتجاوز اصابع اليد.

ثم بعد هذا كانت قوانين تشجيع الاستثمار ومؤتمر عمان الاقتصادي وقيل لنا سترون كيف تاتي خيرات السلام ولكن... لا شيء من هذا ثم مؤتمر القاهرة الاقتصادي الكبير وماذا كانت حصة الأردن..... ......لا شيء.

الموازنة الجديدة والاندفاع نحو التبعية

ان الموازنة الجديدة تعكس الاندفاع غير المبرر نحو المزيد من التبعية التي تحمل في طياتها مزيداً من الشقاء والألم الاوسع الجماهير الشعبية.

الايرادات

في هذا الباب إتسمت الموازنة بعدة مفارقات وتراجعات وتناقضات المفارقات تبرز الطابع الطبقي للموازنة

إذ ان هناك تقليص معدلات ضريبة الدخل على شرائح الدخل العالية والطبقات الميسورة وبنسب تقل كثيراً عن المعمول بها في دول متقدمة مثل بريطانيا وامريكيا وفرنسا حيث تتراوح سقوفها ٤٠٪، ٤٥٪، ٥٠٪ مقابل هنا نجد تزايداً متسارعاً في فرض ضريبة المبيعات والتي يتحمل العبء الأكبر منها الطبقة الوسطى والفقيره، اي عامة الشعب.

- الضرائب المباشرة تنخفض ٢٥ مليون رغم انها الوحيدة العادلة

- الضرائب غير المباشرة (المبيعات) تزداد بحوالي ٩٠ مليون

- ضمور إيرادات الجمارك من ٢٤٠ مليون /١٩٩٦ الى ٢٢٥ مليون لعام ١٩٩٧ ...

هذا الهبوط ليس في قيمة المستوردات وهذا ما نتمناه بل تقليل نسبة جباية الجمارك تمشياً مع صندوق النقد الدولي.

النتائج

حرمان الخزينة من ايرادات هامة وحرمان البضاعة المحلية من الحماية الجمركية وزيادة حجم الاستهلاك وفقدان السيولة بالعملة الصعبة...

ب - انحدار صافي ربحية البنك المركزي عام ١٩٩٦ الى عشرة ملايين وهو اقل مستوى وصلت اليه ربحية البنك المركزي

الاسباب التخبط في السياسة النقدية المتبعة واصدار سندات او شهادات الايداع بفائدة مبالغ بها تصل الى ٩،٥٪ وبقيمة تقارب ٦٠٠ مليون دينار ادى هذا الى فقدان السيولة وزيادة الركود

ج - عدم استغلال وتفعيل دور المؤسسة الاردنية للاستثمار وتحسين ادائها حيث ان عائداتها بقيت في حدود ١٣ مليون رغم ان موجوداتها تزيد عن ٥٠٠ مليون. لم تتعرض اللجنة المالية لإسباب فشلها كما لم تتعرض اللجنة المالية لإسباب خسارة البنك المركزي.

د - ثم ماذا عن حصص الحكومة العائدة من خصخصة ممتلكاتها لم يعد لها ذكر وكيف تم التصرف بها

ماذا عن حصتها باسهم فندق الأردن وشركة الورق والكرتون وغيرها ؟

وما هو مصيرها ؟

ثم كيف لنا ان نلهث وراء الخصخصة دون ان يكون هناك ضابط يحكمها فاين المصلحة الوطنية اين قانون منع الاحتكار ولماذا التباطؤ بإصداره وما الفائدة منه ان ياتي بعد ان تتم الخصخصة واقتسام الكعكة خارج مصلحة الوطن.

هل هذا هو هدف التاخير ! لقد وجهت سؤالاً للحكومة بهذا الخصوص منذ اكثر من عام ونصف وكررت طلب الاجابة ولم نحصل عليها اين تفصيل الخطام الداخلي ولماذا التهرب ؟

في باب النفقات

تقول الاوساط الحكومية ان هذه الموازنة متحفظة وتقشفية الا ان الارقام تقول غير ذلك .. حيث نجد زيادة عن نفقات عام ١٩٩٦ (اعادة تقدير) بـ ٢٢٨ مليون دينار =١٣٪ وهي تتجاوز نسبة الزيادة في الايرادات ويبقى التساؤل محقاً لو كانت هذه الزياده والبالغه ٢٢٨ مليون دينار مجدية اقتصاديا او سياسيا لو خصصت مثلاً للنفقات الرأسمالية الاستثمارية وبناء المدن الصناعية وإقامة المشاريع الانتاجية الصغيرة في محافظات الجنوب والبادية والمخيمات واستيعاب البطالة وفرض زراعة الحبوب، ومعادلة تاكل من الموظفين والمتقاعدين واننا لا نجد في المقابل الا الهدر في المال العام شانها في هذا شان الموازنات السابقة واما عن جانب الانفاق والهدر في المال العام

فاننا نجد هذه الموازنة شانها شان الموازنات السابقة

١- جمود ببنود انفاق هامة يفترض ان تزداد مثل دعم بعض المؤسسات الفاعلة التدريب واعادة التاهيل والمشاريع الاستثمارية

يقابله هدرا غير محدود في مجالات اخرى

مثلاً تخصيص مبلغ ١٣ مليون دينار لاغراض غير معروفة تحت مسمى نفقات مختلفة.

ان معظم ما يسمى بالانفاق الرأسمالي هو في حقيقة الامر ليس كذلك ولا يعود على الوطن والمواطن بشيء ولا ينسجم مع حال الوطن وعجز الميزانية بل ان في معظمها تبذيرا وهدرا للموارد والمال العام مثل بعض النفقات التي تتكرر تحت مسمى اعادة وترميم، وصيانة الطرق، او الرواتب والاجور، واللوازم والصيانة، والاثاث والمباني، والسيارات.

ولقد لاحظت ان اكثر من حكومة تعودت تضخيم الرقم المدور للنفقات الراسمالية في مشروع للموازنة لكي تتحدث في نهاية العام عن تحقيق توفيرات في الانفاق وتقليص رقم العجز في الموازنة وكل هذه الاساليب باتت مكشوفة للمواطن اننا نعي تماما صعوبة الحال التي ورثتها هذه الحكومة نتيجة السياسات والممارسات الاقتصادية الخاطئة السابقة وتراكماتها ولكن هذا لا يعفي هذه الحكومة ولا يعفينا نحن النواب الذين نعطي الثقة للحكومات ونجيزها ونقر موازناته.

اننا نعي تماما ان هناك عجزا في الموازنة ولابد من معالجته ونعي تماما ان هذا العجز هو من صنع الحكومات اولا واخيرا ولا يجوز ان يتحمله الشعب وفقرائه وانني حقا لا اتهرب ولا اعفي نفسي من المسؤولية التاريخية لاننا نحن النواب الذين نجيز هذا العمل لهذه الحكومات

ولذلك يجب علينا امام هذه المسؤولية التاريخية ان لا تكون قراراتنا مجرد توصيات بل اوامر للحكومة

وكما يجب على الحكومة ان تاخذ هذه الملاحظات والتوصيات الامر الذي لم يحصل بحال من الاحوال فقد عمدت هذه الحكومة بالذات والحكومات السابقة الى التقرب من مجلسه واعضائه وبشتى الوسائل(بما في ذلك وعود التزوير) عندما تكون بحاجة اليه في الثقة او الموازنة ولكن بعد ان تحصل على ما تريد سرعان ما تدير ظهرها للمجلس واعضائه .... ونصبح في حال لا نحسد عليه وهذه حقيقة لا بد لنا من ان نواجهها ونقر بها لان اصلاح الخطا والخلل لن يتم الا بعد ان يتم الاقرار به والا سنبقى ندور في حلقة مفرغة يجب ان نصوب العلاقة بين المجلسين

وفقرائه وانني حقا لا اتهرب ولا اعفي نفسي من المسؤولية التاريخية لاننا نحن النواب الذين نجيز هذا العمل لهذه الحكومات

ولذلك يجب علينا امام هذه المسؤولية التاريخية ان لا تكون قراراتنا مجرد توصيات بل اوامر للحكومة

وكما يجب على الحكومة ان تاخذ هذه الملاحظات والتوصيات الامر الذي لم يحصل بحال من الاحوال فقد عمدت هذه الحكومة بالذات والحكومات السابقة الى التقرب من مجلسه واعضائه وبشتى الوسائل(بما في ذلك وعود التزوير) عندما تكون بحاجة اليه في الثقة او الموازنة ولكن بعد ان تحصل على ما تريد سرعان ما تدير ظهرها للمجلس واعضائه .... ونصبح في حال لا نحسد عليه وهذه حقيقة لا بد لنا من ان نواجهها ونقر بها لان اصلاح الخطا والخلل لن يتم الا بعد ان يتم الاقرار به والا سنبقى ندور في حلقة مفرغة يجب ان نصوب العلاقة بين المجلسين

يجب ان نقر ان هذه الحكومة شانها شان الحكومات السابقة منذ ان تغولت على هذا المجلس كما تقول بعض النواب المتنفذين على الحكومة ... فلم يعد هناك مجلسين بل مجلس واحد....

فكيف لنا ان ننشد الاصلاح الاداري في اجهزة الدولة ان كانت قمة السلطتين التشريعيتين والتنفيذية نفسها بحاجة الى التصويب!

ايها الاخوة النواب

ان ارقام الموازنة وعجزها والمديونية الثقيلة واعبائها تقول ببساطة اننا مطالبون رسميا وشعبيا بشد الاحزمة على البطون

وعلينا ان نعيش والعنا كبلد محدود الموارد ومستهدف

ولما كنا ندرك ويدرك الشعب معنا ان تنامي العجز في الموازنة هو من صنع الحكومة اولا واخيرا، وانه نتيجة توسع الحكومة في النفقات الجارية المتكررة وابتعادها عن اقتصاد الانتاج ..

فكيف لنا ان ناتي اليوم طالبين ان يتحمل الشعب المحدود الدخل اعباء هذا العجز من خلال رفع الاسعار المياه والكهرباء والمحروقات والرسوم والضرائب والغاء ما كانت الحكومة تقدمه من دعم لهذه السلع الاساسية اضافة الى رفع رسوم الدراسة وبشكل يمس مصلحة ابناء الطبقة الفقيرة ويجعل التعليم حكراً على الطبقات الميسورة والغنية. اقول ان علينا نحن المسؤولين ان نبدأ بانفسنا وان يتم برنامج التصحيح الاقتصادي على حساب مصالح الطبقات الميسورة والغنية والتي كانت دوما عصية على الاقتحام او حتى الاقتراب وعندها سنشد على يد الحكومة ونطلب من المواطن التقيد والتفهم للاجراءات التقشفية والصبر والمزيد من الشقاء

اقول فلنبدأ بانفسنا ونرفع راية الوطن عاليا ونعلن الحرب الحقيقية الصادقة الهادفة على الترهل وهدر المال العام والتبذير والفساد ونقول وننفذ ما نقول

١- هل فعلا نحن بحاجة الى ان يمتطي كل وزير ومدير دائرة سيارة شبح وهل هيبة الحكم والمنصب العام تتاتى من مظاهر التبذير البالية ام من الالتزام بالقوانين والعدالة الاجتماعية والنزاهة

٢- هل بلد بحجم الاردن وامكانيات الاردن ومديونية الاردن الثقيلة بحاجة الى ٣١ وزيرا اليست هذه عبئا ثقيلا على الخزينة المزينة وهل تعلمون ان عدد وزراء الولايات المتحدة الامريكية هو معكوس هذا الرقم اي ١٣ وزيرا فقط

٣- هل المبالغة في سفرات السادة الوزراء والنواب ايضا تنسجم مع وضعنا الاقتصادي الصعب

- لماذا لا يتم دمج الوزارات المتشابكة ووظائفها

- لماذا لا يتم الغاء مسمى وزراء الدولة



موازنة طبقية ...

«حشد» يصدر دراسة حول موازنة عام ٩٧

كان وزير المالية صادقاً ودقيقاً في خطابه امام مجلس النواب الذي عرض فيه مشروع قانون موازنة ١٩٩٧ واكد فيه بأن اعداد هذا المشروع قد جاء استمراراً لثوابت السياسة المالية الحكومية السابقة من حيث منطلقاتها ومرتكزاتها وابعادها والاهداف والتطلعات التي تهدف اليها .

واذا كنا نتفق معه في تاكيد استمرارية ثوابت مرتكزات الموازنة وتقليديتها ، ونتفق معه ايضا في معظم المرتكزات التي تستند اليها ، والاهداف التي ترنو اليها ، والخاصة بتحقيق الاعتماد على الذات وتخفيض العجز في الموازنة كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي بتحسين كفاءة تحصيل الايرادات وترشيد الانفاق ، وتشجيع الادخار والاستثمار ، وتقليص البطالة وحجم التضخم واستقرار سعر صرف الدينار ، وتواصل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، فإن مثل هذا الاتفاق في الاهداف والخطط العريضة لا يعني الاتفاق على مضمون وجوهر التوجهات في الموازنة ، كما ان مجرد ادراج نسب وارقام نمو ، او نسب وارقام التقليص المطلقة في عجز الموازنة لا تعني دلاله ايجابية او متقدمة في حدذاتها ، سواء في جانب الايرادات او في جانب النفقات ، اذا لم يتم الإجابة على اسئلة او تساؤلات تحليلية من نوع من يدفع ايرادات الموازنة ؟ من هي الفئة او الطبقة او الفئات الاجتماعية التي تتحمل عبأها اكثر ، وما هي التوجهات الآنية والمستقبلية لواضعي الموازنة في تحريك مصادر ايراداتها لصالح هذه الطبقة او تلك الشريحة او ضد مصالحها ؟ وكذلك الاجابة على مواقع مصب الانفاق ومن هي الفئات او الشرائح او الفئات الاجتماعية التي تستفيد من نفقات الموازنة اكثر ، وخاصة عند تشريح طبيعة ما يسمى بالنفقات الرأسمالية . واذا كان هناك منح ومعونات اجنبية يتطلب الأمر الاجابة على مصبات الانفاق وطريقة ومدى استفادة الجهات المانحة نفسها او المقدمة للمعونة من هكذا تقديم وهكذا انفاق .

وبعد تحليل ارقام وطبيعة بنود الايرادات ، ودراسة ارقام وتوجهات وعوائد مخصصات الانفاق ، فإننا سنجد ، وكما سنوضح ذلك لاحقا ، ان السمة العامة لمشروع قانون موازنة ١٩٩٧ سمة طبقية اجتماعية في مرتكزاتها وابعادها وتطلعاتها ، وان كانت استمراراً لثوابت السياسات المالية السابقة الا انها اكثر رجعية وسوءا من سابقاتها ، وانها ستؤدي الى مزيد من الاختلالات الاقتصادية ، والى تفاقم اوجه الركود في الاقتصاد ، ونموه غير المتوازن فيما ستعمق اكثر واكثر التناقضات بين طبقات وفئات المجتمع ، والى زيادة حدة التفاوت الكبير بين المواطنين في الدخول والثروات .

تخفيض الاعباء عن القادرين وزيادتها على المحتاجين

وفي الوقت الذي كان فيه واضعو مشاريع الموازنات السابقة ، وخاصة قبل ١٩٩٠، وقبل ان يرتكز باعداد الموازنة الى منطلقات ومبادىء وبرنامج التصحيح الاقتصادي – اطلق عليه وزير المالية الحالي اسما جديدا " برنامج الاصلاح الاقتصادي " يحاولون ايجاد قدر ولو محدود من التوازن في الموازنة لتجنب احتقانات او احتجاجات اجتماعيه يمكن حدوثها ، فاننا نلاحظ ان الحكومة الكباريتية في اعدادها لمشروع قانون موازنتها تجاهلت ذلك ، وكما فعلت في مسالة الخبز والاعلاف في صيف ١٩٩٦ ، وبالغت في ابراز واظهار التوجهات الاجتماعية في مشروع الموازنة (ولصالح الشرائح الرأسمالية الوسيطة والطفيلية) بتخفيض الاعباء عن القادرين ، وزيادتها على المحتاجين واصحاب الدخل المحدود ، بما فيهم غالبية مستويات الفئات الوسطى وبحيث لن يعود الحديث عن طبقتين متباعدين كثيرا في الاردن أمراً يتعارض مع الواقع او يجافيه بأي شكل .

أ . ضريبة الدخل والارباح

تنبأ مشروع موازنة ١٩٩٧ بان تكون قيمة الايرادات من الضريبة على الدخل والارباح بمبلغ (١٥٥) مليون دينار مقابل (١٦٠) مليون دينار مقدرة في ١٩٩٦ ، (١٧٥) مليون دينار بعد اعادة التقدير ، وبتراجع (٥) ، (٥٠) مليون على التوالي .

ومثل هذا التراجع ليس مفاجئاً ، وليس مستغرباً لاكثر من سبب مثل :

– تعديل قانون ضريبة الدخل في ١٩٩٥ ، واجراء تخفيضات كبيرة في شرائح ومعدلات الضريبة على مستويات الدخل العالية للشركات وللافراد على حد سواء .

تراجع الدخول المتوقع في ١٩٩٧ انعكاساً لامكانية استمرار ظاهرة التباطؤ والركود الاقتصادي العام كنتاج اساسي للسياسات المالية والنقدية الانكماشية المستندة الى متطلبات بنود البرنامج المسمى بالتصحيح الاقتصادي .

وقد توزعت القيمة المقدمة للايرادات من ضريبة الدخل والارباح على شرائح المكلفين الآتية ومقارنة مع الارقام المقدرة المقابلة لها في ١٩٩٦ .

الشريحة المكلفة	١٩٩٦	النسبة	١٩٩٧	النسبة
الشركات المساهمة	١١٠	٪٦٩	١١١	٪٧٢
الافراد	٤١	٪٢٦	٢٥	٪١٦
الموظفون	٩	٪٥	١٥	٪١٠
ضريبة التوزيع	—	—	٤	٪٢
المجموع	١٦٠	٪١٠٠	١٥٥	٪١٠٠

ونلاحظ كيف حدث الاختلال في نسب السنتين وكيف هبطت بحدة حصة شريحة الافراد والتي تشمل كل الفعاليات التجارية والصناعية والمهنية والحرفية عدا الموظفين الى ١٦٪ من جملة الايراد من ضريبة الدخل المقدرة ، فيما ارتفعت بل تضاعفت حصته ونسبة الموظفين بين ٥٪ الى ١٠٪ وازدادت مساهمة الشركات المساهمة العامة . وبتحليل اوسع نجد ان نسبة كبيرة من الضريبة المدفوعة من هذه الشريحة تتم من قبل شركات مساهمة عامة تعدينية كبرى تساهم فيها الحكومة عبر ذراعها الاستثماري بنسبة عالية . اي ان هناك في مثل هذه الحالة حركة تحويلية في ايرادات الحكومة بين ايرادها من ربحية الشركات وايرادها من ضريبة الدخل عليها ، وفيما كانت التعديلات الاخيرة في قانون ضريبة الدخل مصدراً لاختلالات وتشوهات وتناقضات اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب .

كذلك نتلمس تراجع الاهمية النسبية للايراد من ضريبة الدخل الى الايرادات الكلية من ٩,٢٪ في سنة ٩٦ الى ٨,٣٪ في ٩٧ وهي ظاهرة انخفاضية لاحظنا استمراريتها منذ ١٩٩٠ ، عام تطبيق ما يسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي الاساس الرئيسي الذي تنطلق منه وتستند اليه السياسات المالية المتخذة طبقيا لصالح الفئات الاجتماعية الاكثر قدرة ، والاكثر دخلا وثروة .

ب . الايراد من الرسوم الجمركية

حدد مشروع قانون موازنة ١٩٩٧ الايراد من الرسوم الجمركية بمبلغ (٢٢٥) ديناراً مقابل (٢٠٥) مليون دينار مقدرة في ٩٦ ، (٢٤٠) مليون دينار مقدرة في ٩٥ اي انها زادت في ٩٧ عن ٩٦ بمبلغ (٢٠) مليون دينار وبنسبة زيادة ٩,٨٪ .

ولكن الزيادة في قيمة ونسبة الرسوم الجمركية لم تأت من رفع معدلات التعرفة او حتى ابقائها على حالها ، اذ نعلم انها خفضت وستخفض مستقبلا ، ولكن الزيادة في قيمة الايرادات المقدرة من الرسوم الجمركية تاتي من التصاعد الكبير في حجم المستوردات وبنسبة تقارب ١٦٪ والناجمة عن التسهيلات والحوافز وعدم وضع قيود كمية على حركة المستوردات الى البلاد تنفيذا لبند تحرير التجارة الخارجية الملتزم به في برنامج التصحيح الاقتصادي وتجاه صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة . (بديل الغات) .

ج . الايراد من صافي ارباح البنك المركزي

يبدو ان ظاهرة التراجع والتقلص الكبير في حصة الخزينة من ارباح البنك المركزي قد تواصلت في ١٩٩٧ اذ قدرت في هذا العام بمبلغ (٢٠) مليون دينار مقابل (٢٠) مليون دينار مقدرة في ٩٦ وانخفضت الى ١٠ مليون بعد اعادة تقدير ٩٦ ، ١٥,٥ مليون دينار في ٩٥ ، (١٥) مليون دينار في ٩٤ فيما كان ايراد الخزينة من ارباح البنك المركزي في سنوات سابقة تتجاوز ٥٠ مليون دينار اي ان ايراد الخزينة من ربحية البنك المركزي تراجعت بحدة بدلا من ان تتجه الى الزيادة عاما بعد عام كما هو مفترض .

وبذلك فإن نسبة الايراد المقدر من ربحية البنك المركزي الى اجمالي الايرادات تراجعت من ١,١٪ في ٩٦ الى ١٪ في ٩٧ ، ولا شك ان ذلك الهبوط يعود اولا الى السياسة النقدية المتبعة ، وقرارات ادارة البنك ونوجز هذه العوامل فيما يلي :

– اتباع نهج اصدار شهادات الايداع بالدينار وبيعها للبنوك باسعار فائدة عالية .
– النسبة المنخفضة للاحتياطي النقدي الالزامي .
– السلف والقروض الكبيرة الممنوحة لبنوك متعددة .
– السلفة الاستثنائية المعروفة الممنوحة للحكومة، والتي توقف احتساب الفائدة عليها .
– نفقات ادارية وفنية في المركزي كان من الممكن تجنبها من نوع الانفاق الواسعة الجديدة لمباني البنك .

د . عوائد المؤسسة الاردنية للاستثمار

قدرت الايرادات من عوائد ربحية مختلف اشكال استثمارات المؤسسة الاردنية للاستثمار والبالغة قيمتها السوقية (٥٠٠) مليون دينار ، تقول قدرت عوائد الاستثمارات في ٩٧ بمبلغ ١٥ مليون دينار مقابل ١٣ مليون دينار في ٩٦ ، ١٢ مليون دينار في ٩٥ ، ولم تكن الايرادات الفعلية منها في السنوات السابقة بمستوى افضل .

وهكذا وبدلا من التركيز على ادارة استثمارية افضل لممتلكات ومساهمة المؤسسة الاردنية للاستثمار لمضاعفة العائد من استثماراتها وايوازي العائد من استثمارات مشابهة، فان الحكومات الاردنية اتجهت الى تسريع قرارات واجراءات الخصخصة

عام ٩٦ ... الاسوأ اقتصاديا ... وسياسيا

● احمد النمري

تظهر البيانات الرقمية ونسب واتجاهات مؤشرات الاداء والانجاز الاولي ان عام ١٩٩٦ سيكون في الاردن الاسوأ اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً ، وان وقائع التراجع والاختلالات والانتكاسات في الانتاج وفي التوزيع وفي جوانب الاوضاع المالية والنقدية والمصرفية والعلاقات الخارجية اصبحت من الوضوح والبروز بحيث يصعب تجاهلها وتغطيتها بالتحدث عن او التأكيد على الاستشهاد بارقام ونسب صماء للنمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وتقليص قيمة ونسبة العجز في الموازنة ، وزيادة صافي موجودات البنك المركزي والبلاد من العملات الاجنبية .

تحقق في هذا العام هبوط حقيقي في نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، حسب البيانات الرسمية ، من (٦,٩٪) في سنة ١٩٩٥ الى (٥,٢٪) ، بالاضافة الى انها نسبة انخفاض كبيرة فإن توزيع النمو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لم يكن متكافئاً ومتوازنا اذ تركز في بعض النشاطات الخدمية ، وفي بعض الصناعات التعدينية والتحويلية مثل الفوسفات والادوية ، وفي قطاع البناء السكني والتجاري .

ومقابل الاختلال او التصحيح في النشاط العقاري الذي استأثر بموارد اقتصادية كبيرة وابقاها بعيدا عن الاستخدام والانتاج الاقتصادي المجدي والمرغوب فإن الاهمية النسبية للقطاع الزراعي لم تتحسن بل تحقق تراجع في ارقامها المطلقة والنسبية ، واستمرت ازمات التمويل والمياه ومدخلات الانتاج واختناقات التسويق في القطاع وهبوط اسعار عدد من المنتجات الى مستويات متدنية والاخطار الى استيراد المنتوجات الحقلية مثل القمح حسب تقلباتها في الاسواق الدولية ، وتعرية الامن الغذائي الوطني تجاه المؤشرات والاشتراطات الخارجية .

وتصاعدت نسبة نسبة الارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الثلث الاخير في سنة ٩٦ من حوالي (٤٪ حسب التقدير الرسمي) الى (٧,٢٪) مرشحه للتزايد بدون ان يصحب ذلك او ينتظر ان يوازي ذلك ، زيادة في الرواتب والدخول لغالبية اصحاب الدخول المتوسطة والمتدنية من الموظفين والعاملين والحرفيين والامر الذي ادى الى تدهور جديد في مستويات المعيشة وتدني اخر في القدرات الاستهلاكية واتساع هامش الفقر المطلق والمدقع الى ما يزيد عن ٢٥٪ من مجموع عدد السكان (دخل ١٦٠ دينار شهري لعائلة متوسطة حد الفقر الحالي) وما زالت نسبة البطالة تتفاقم وتخطت معدل ١٧٪ وتعدت الى مناطق ومواقع نشاط اقتصادية جديدة .

وقفز رقما لمستوردات المتعدده في سنة ٩٦ بنسبة غير مسبوقة (٦١,١٪) لتصل قيمتها الى (٤٢٨٧) مليون دولار مقابل زيادة الصادرات بنسبة ٨٪ الى (١٩١٣) مليون دولار ، وبعجز اكبر قياسي يصل الى (١٦٦٢) مليون دينار وبنسبة (٣٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي وهو وضع يجب ان ينظر اليه بجدية حتى ولو امكن تغطيته كليا او جزئيا من خلال صادرات غير منظوره في ميزان المدفوعات او الحساب الجاري (حوالات المغتربين – السياحة – خدمات اخرى – مساعدات) وسيبقى عامل تهديد لقدرات الاردن الانتاجية في الصناعة والزراعة ، ومصدر نزيف لاحتياطي البلاد من العملات الاجنبية .

وعادت ارقام المديونية الخارجية الى الارتفاع مجدداً بداية من سنة ١٩٩٤ ولترتفع اكثر في سنة ٩٥ ، سنة ٩٦ الى (٦٤٩٥ مليون دولار مسحوبة) ويحدث ذلك رغم شطب الدين الاميركي مقابل ثمن صعب وباهظ (توقيع المعاهده مع الكيان الصهيوني) ، وشراء ديون ، والتنازل عن اصول مقابل تخفيض ارقام المديونية ، اما الفائدة المقدمة لخدمة الدين الخارجي فقد زادت من (١٤٠) مليون دينار الى (٢٣١) مليون دينار في سنة ٩٧ ، فيما يبقى التساؤل قائما حول عدم تصنيف قيمة شهادات ايداع البنك المركزي بالدينار البالغة (٦٢٠) مليون دينار ضمن قيمة «المديونية الداخلية» ، و عن الاسباب التي تدعو الى عدم بيان وتوضيح استخدام مثل هذا الرصيد الكبير الذي يكلف البنك المركزي والخزينة فوائد زادت عن (٤٠) مليون دينار سنوياً .

واستمرت الحكومة في نهج الانتقال في التركيز على ايراد ضريبة الدخل كمصدر رئيس لايرادات الخزينة الى التركيز على الضريبة غير المباشرة وفي مقدمتها ضريبة المبيعات التي تزايدت من (١٠٣) مليون دينار في سنة ٩٣ الى (٢٨٩) مليون دينار في سنة ٩٧ وبنسبة ٢٠,٩٪ من مجمل الايرادات في الموازنة . وبمواصلة هذه السياسة المالية الانكماشية مع السياسة النقدية المتشددة بابقاء سعر الفائدة مرتفعا بين ١٣٪ الى ١٦٪ ، ولعامل انعدام التخطيط في الاستثمار والانتاج فإن الاقتصاد الوطني تعرض ولا يزال يتعرض الى اقسى واطول فترة ركود ، في معظم قطاعاته – في الصناعة ، وفي الزراعة ، وفي السياحة (يلاحظ مذكرة شكوى واجتماع اصحاب الفنادق في البتراء) وفي السوق العقاري ، وفي السوق المالي الذي لا يزال في سبات شتوي طويل بدأ في تموز ١٩٩٣ واستمر وتفاقم في ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ عاكساً ضعف الاقتصاد الكلي واختلالاته المتزايدة وانعكاساته على احتدام التناقضات والصراعات والاجتماعية الطبقية بين طبقتين إحداهما في قمة الثراء والاخرى تتجه الى اقصى حالات العوز والفقر .

تراجع وتدهور الوضع الاقتصادي كان ايضا نتيجة متوقعة وطبيعية لعقد مثله اوسلو التفريطية في ظلام الغرف المغلقة ، وابرام معاهدة وادي العربة مع الكيان الصهيوني، ايام العمل وايام الليكود، وخلال المقولات وادعاءات وتبشير اوساط السلطة هنا وهناك بحدوث انتعاش وازدهار اقتصادي وقطف ثمرات لم يسبق له مثيل بفضل المناخ القادم في مرحلة السلام الجديـــــــد.

لمساهماتها في عدد من المؤسسات الاقتصادية الناجحة والرابحة من نوع مساهمتها وسيطرتها في فندق الاردن ووجود توجه لديها الى تصفية مساهماتها في فندق الماريوت ، وصناعة الورق ، ونقل مساهماتها الكبيرة الاخرى الى جهة او جهات استثمارية ضيقة من خلال طرح مناقصات في الصحف ، وليس من خلال عرضها للبيع العام في ردهة سوق عمان المالي .

بل ان مشروع قانون موازنة ١٩٩٧ لم يوضح تماما قيمة الارباح الرأسمالية التي حققتها المؤسسة الاردنية للاستثمار من بيع مساهماتها من بعض الشركات ، وبسعر بيع يصل الى اضعاف القيمة الاسمية للأسهم المباعة .

هـ . ضريبة المبيعات

ومقابل الجمود او التراجع الكمي والنسبي في مصادر ايراد رئيسية مثل ايراد ضريبة الدخل والايراد من الرسوم الجمركية والايراد من ربحية البنك المركزي فإن قيمة الايراد الفعلي والمقدر من ضريبة المبيعات ، اسوأ الضرائب بمقياس العدالة الاجتماعية وحركة الاقتصاد ، واصل الارتفاع في ٩٧ كما في السنوات السابقة ، وحيث نلاحظ تقديراتها في ٩٧ كما يلي :

– ضريبة المبيعات على السلع المستوردة (٢٠٠) مليون دينار
– ضريبة المبيعات على السلع الوطنية (١٦١) مليون دينار
– ضريبة المبيعات على الخدمات والكهرباء والفنادق (٢٨) مليون دينار

المجموع ٣٨٩ مليون دينار

اي ان الايراد من ضريبة المبيعات تجاوز كثيرا الايراد المقدر من ضريبة الدخل وبمبلغ (١٦٤) مليون دينار ، وهو تسارع في الزيادة من جانب ، والضعف من جانب آخر (الدخل) الذي يعكس تماما الطابع الطبقي لتوجهات واضعي الموازنة ، ولمحاولاتهم تهميش ضريبة الدخل الاكثر عدالة في توزيع الاعباء بين المواطنين والتي تستند في تصاعدية تعرفتها على النص الدستوري .

لقد تصاعد رقم المقدر من ايراد ضريبة المبيعات من (٢٥٣) مليون دينار من ٩٣ ، الى (٢٤٧) مليون دينار في ٩٦ ، والى (٢٨٩) مليون دينار مقدرة في مشروع موازنة ١٩٩٧ ، وبنسب الى اجمالي الايرادات (١٥,٦٪) ، (١٩,٩٪) ، (٢٠,٩٪) على التوالي ، وهي نسب تزيد في سنتي ٩٦ ، ٩٧ عن ضعف نسبة الايراد من ضريبة الدخل الى مجمل الايرادات في الموازنة .

ان تزايد دور وثقل ضريبة المبيعات يرجع الى التعديلات التي جرت في عام ٩٥ على قانونها وادت الى رفع النسبة العامة من ٧٪ الى ١٠٪ ، والى سريانها على سلع وخدمات جديدة ، والى اعطاء صلاحية واسعة للحكومة لفرض نسب اضافية اعلى في حالات مختارة .

ولا يوجد في ظل هكذا توجهات حكومية اي ضمان من محاولة اجرا تعديل اخر على قانون ضريبة المبيعات لرفع النسبة العامة وزيادة عدد السلع الخاضعة لها وتسريع تطبيق المرحلة الثانية منها المسماه بالضريبة المضافة .

و . الرخص والرسوم ومقابل الخدمات

واضافة الى ضريبة المبيعات فإنه يوجد ايضا عشرات من الضرائب الاضافية الاخرى والايراد من الرسوم ، والايراد من الرخص والترخيص ، وايرادات مقابل خدمات حكومية مثل اجور الطرود والصناديق البريدية وبدل استخدام الطرق وغيرها وهي اجمالا تتصف بالتعرض للزيادة كما ان شانها شان ضريبة المبيعات والضريبة الاضافية تفتقر الى العدالة الاجتماعية لكونها تطلب بقيمة متساوية من المواطنين بغض النظر عن دخولهم وثرواتهم او حتى انعدام الدخل كما في حالة البطالة .

المنح والقروض

واخيراً فإن المنح والمساعدات تشكل جانبا رئيسا من الايرادات في مشروع قانون الموازنة وكما يلي :

منح السوق الاوروبية المشتركة (٣٦) مليون دينار
منح ملتزم بها (٢١ مليون دينار
منح منتظره (٩٥) مليون دينار
المجموع ١٥٢ مائة واثنان وخمسون مليون دينار

ومقابل (١٥٥) مليون دينار مقدرة في ٩٦ ، (١٩٠) مليون دينار مقدرة في ٩٥ فيما اشير الى المنحة العراقية (فرق سعر النفط الخام) البالغة (٩٥) مليون دينار بشكل غير صريح ضمن بنود الايرادات المختلفة ويبدو انه لا يوجد افاق لزيادة الايراد من المنح إن لم نقل لوجود امكانية واقعية لانخفاضها وتراجعها .

ويتوقع مشروع الموازنة قروضاً جديدة بمبلغ (٢٢١) مليون دينار فيما يعتبر اعادة جدولة قروض بمبلغ (٩٢) مليون دينار احد مصادر الايراد في الموازنة فيما قدر مشروع الموازنة القروض الخارجية المراد تسديدها بمبلغ (٢٩٧) مليون دينار . هذا ونلاحظ ان سنة ١٩٩٦ شهدت توسعا ملحوظاً في الاقتراض المقدر بمبلغ ٣٨٣ مليون دينار وكذلك في سنتي ٩٤ ، ٩٥ ليعود الرصيد الكلي الى الزيادة مجدداً ومعظمه لاغراض دعم ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطي البلاد من العملات الاجنبية .

ومن العوامل الرئيسية لتقليص الايرادات عدم توفر جدية ملائمة وجادة لتحسين جباية الايرادات ولسد منافذ التهرب الضريبي ، باتباع اجراءات تنظيمية ملائمة وفعالة ، وتشديد المحاسبة والعقاب على المتهربين الذين نكتشف ان معظمهم من اصحاب الدخول العالية ، والعالية جدا ، ومن اصحاب النفوذ والصلة مع الجهات والاوساط المتنفذة .

وننتقل في تحليل مشروع الموازنة الى جانب النفقات لنكتشف اكثر من خلل في توزيعها ، وفي طرق انفاقها والمشاريع التي خصصت لها ، ليكون لنا بعد ذلك عودة اخيرة لمناقشة الوقائع والارقام التي وردت في خطاب الموازنة الذي القاه الوزير امام مجلس النواب صباح يوم الاربعاء ٩٦/١٢/٤ .

ثانياً : النفقات في مشروع الموازنة
الارقام والاتجاهات
النفقات الرأسمالية ليست رأسمالية

بلغت النفقات الكلية المقدرة في سنة ٩٧ (١٩١٦) مليون دينار مقابل نفقات معاد تقديرها في سنة ٩٦ بمبلغ (١٦٨٨) مليون دينار وبفرق (٢٢٨) مليون دينار وبنسبة زيادة ١٣,٥٪ ، وبذلك تكون نسبة الزيادة الكلية في النفقات اعلى من نسبة الزيادة الكلية في الايرادات البالغة (٦,٥٪) .

وتوزعت النفقات بين جارية ورأسمالية (او بتعبير ادق نفقات البنية التحتية اذ انها في جوهرها ليست رأسمالية بالمعنى المحاسبي العلمي) وكما يلي :

طبيعة النفقات	القيمة بالمليون	النسبة الى الاعمال
جارية	١٤٨١	٪٧٧,٣
رأسمالية	٤٢٥	٪٢٢,٧
المجموع	١٩١٦	١٠٠

وكانت النفقات المقدرة وبعد اعادة التقدير في سنة ٩٦ كما يلي :

طبيعة النفقات	القيمة المقدرة بالدينار	النسبة	القيمة بعد اعادة التقدير	النسبة
الجارية	١٣٠٥	٪٧٤,٨	١٢٩٤	٪٧٦,٧
الرأسمالية	٤٤٠	٪٢٥,٢	٣٩٤	٪٢٣,٣
المجموع	١٧٤٥	٪١٠٠	١٦٨٨	٪١٠٠

ويلاحظ من الجداول السابقة انه رغم محاولة خطاب الموازنة التركيز على الاشادة برصد مبلغ (٤٢٥) مليون دينار في موازنة سنة ٩٧ كانفاق رأسمالي فإن النسبة الفعلية في العام الجديد كانت اقل من نسبة المقدر واعادة التقدير الرقمي النفقات الرأسمالية .

زادت النفقات الرأسمالية المقدرة مع ملاحظة ان الانفاق الفعلي منها في السنوات السابقة كان اقل بنسبة ملحوظة عن الرقم المقدر ، وعلى سبيل المثال تراجع رقم اعادة التقدير لهذه النفقات عن الرقم المقدر له من (٤٤٠) مليون دينار الى (٣٩٤) مليون دينار وبنقص (٤٦) مليون دينار وبنسبة انخفاض ١٠,٥٪ .

فيما ستضعف القيمة الفعلية للنفقات الرأسمالية عندما نبين لاحقا انها في واقعها وجوهرها ليست بنفقات رأسمالية بالمفهوم الاقتصادي والمحاسبي بمعنى انها لا تضيف اي شيء الى قيمة الموجودات او الاصول وقدراتها الانتاجية ، وان التسمية الحقيقية لها نفقات البنية التحتية ، كما سيظهر عند تحليل ارقام بنود الانفاق الرأسمالي لاحقاً .

ونبين فيما يلي ارقام اهم بنود الانفاق الجاري المقدر في سنة ٩٧ ، ٩٦

نوع الانفاق	المقدر ٩٧	النسبة	المقدر ٩٦	النسبة	الفرق بالزيادة	النسبة
الوزارات والدوائر المدنية	٤٤١	٪٢٩,٩	٤١٨	٪٣٢,١	٢٣ +	٪٥
الامن العام والدفاع المدني	١٠٥	٪٧,١	٩٨	٪٧,٥	٧+	٪٧,١
الخدمات الطبية الملكية	٢٩	٪٢,٦	٢٧	٪٢,٩	+	٪٥,٤
وزارة الدفاع	٣٠١	٪٢٠,٣	٢٨٣	٪٢١,٧	١٨+	٪٦,٤
دعم المواد التموينية	٤٨	٪٣,٢	٣٠	٪٢,٣	١٨+	٪٦٠
فوائد القروض الداخلية	٢١	٪١,٤	٢٠	٪١,٥	١+	٪٥
فوائد القروض الخارجية	٢٣١	٪١٥,٦	١٤٠	٪١٠,٨	٩١+	٪٦٥
التقاعد	٢٠٤	٪١٣,٨	١٨٩	٪١٤,٥	١٥+	٪٧,٩
دعم المؤسسات	٤٣	٪٢,٩	٤٢	٪٣,٢	١+	٪٢,٤
اخرى	٤٨	٪٣,٢	٤٧	٪٣,٦	١+	٪٢,١
المجموع	١٤٨١	٪١٠٠	١٣٠٤	٪١٠٠	١٧٧+	٪١٣,٦

وحسب ارقام الجدول اعلاه فإن النفقات الكلية المقدرة في ٩٧ زادت بمبلغ ١٧٧ مليون دينار من الرقم المقابل لها في سنة ٩٦ ، وبزيادة (١٣,٦٪) ، وهي كما ذكرنا اكثر من ضعف نسبة الزيادة في الايرادات الكلية الموازنة .

تنامي نفقة فوائد القروض الخارجية

على ان اكثر بند في النفقات يلفت الانتباه ، ويثير التساؤلات هو في ضخامة نمو المقدر لدفع فوائد القروض الخارجية من (١٤٠) مليون دينار في ٩٦ الى (٢٣١) مليون دينار مقدرة في سنة ٩٧ ، وبزيادة (٩١) مليون دينار ، وبنسبة ارتفاع ٦٥٪ . ونتذكر حدوث مثل هذا الاتجاه ايضا في مشروع موازنة ١٩٩٦ ، وهو احد جوانب الازمة الخاصة بالمديونية الاردنية الخارجية التي سنتعرض لها لاحقا في عنوان مستقل كمؤشر لعجز الحكومات الاردنية ، وخاصة الحكومة الاخيرة في معالجتها .

زيادة مخصص نفقات التقاعد

ومع ان مخصص الانفاق على رواتب المتقاعدين واجب من جهة ، وحق للموظفين الحكوميين من جهة اخرى ، الا ان هذا الانفاق ، ونتيجة اخطاء واحيانا خطايا النهج الحكومي اخذ يشكل عبئا كبيرا على موازنة البلاد اذ ارتفع من (١٨٩) مليون دينار مقدرة في سنة ٩٦ الى (٢٠٤) مليون دينار مقدرة في سنة ٩٧ او من نسبة ١٢,٨٪ من الانفاق الكلي المقدر في سنة ٩٦ الى ١٤,٥٪ من اجمال نفقات الموازنة في سنة ٩٧ .

واذا كان الاتجاه التصاعدي في مخصصات نفقات التقاعد ليس جديدا الا ان الجديد في الامر تسارع زيادة قيمة ونسبة مخصصاته في الموازنة هذا العام وفي الاعوام القادمة .

تفاقم هذه الظاهرة يكون بمعالجة اسبابها وجذورها الخاصة بتضخم وتضخيم الجهاز الحكومي ، والاحالة المبكرة الى التقاعد لأسباب غير موضوعية وعدم استثمار اموال التقاعد (المؤسسة الاردنية للاستثمار) وافضل اساليب الاستثمار ، وحسب متطلبات وشروط الحسابات الاكتوارية وليس من خلال دمج هذا الصندوق مع نظام الضمان الاجتماعي اللذين يختلفان كثيرا في المرتكزات والمنطلقات والأهداف والمزايا والعقرق .

زيادة نفقات دعم المواد التموينية

ارتفع المبلغ المخصص لدعم المواد التموينية في الموازنة من (٣٠) مليون دينار في سنة ٩٦ الى (٤٨) مليون دينار مقدرة في سنة ٩٧ وبزيادة (١٨) مليون دينار وبنسبة ٦٠٪ ، وهي بالتاكيد نسبة عالية خاصة اذا لم تكن تتضمن مخصصات ما يسمى بالدعم النقدي .

وبينما نرحب بل نطالب باستمرار دعم المواد التموينية ، ولا نعتبره تشويها لآلية الاسعار كما يزعم اقتصاد ومنظرو قوانين واليات الاقتصاد الحر ، ولا نقول اقتصاد السوق (لأن اي اقتصاد سواء كان رأسماليا ام اشتراكيا ام مختلطا هو اقتصاد سوق) إلا ان الزيادة في مخصصات دعم المواد التموينية يرجع في الاساس الى ارتفاع كبير في اسعار المواد المستوردة ، اذ نتذكر ان فكرة ايصال الدعم الى مستحقيه قد حرمت آلاف الاسر من الطبقة الوسطى التي يتجاوز دخلها (٥٠٠) دينار ، او حتى اقل من ذلك .

النفقات العامة

نلاحظ في تفاصيل بند النفقات العامة في الصفحة (١٠٢) من مجلد الموازنة الاول تخصيص مبلغ (٩) مليون دينار للحفلات ومبلغ (٥) مليون دينار لاستئجار الطائرات وايضا تخصيص مبلغ (١٢) مليون دينار لاغراض غير ضرورية وغير معروفة وتحت مسمى نفقات متفرقة !!

نفقات دعم المؤسسات

بقيت المبالغ المخصصة للانفاق على دعم المؤسسات العامة تتأرجح حول رقم (٤٢) مليون دينار ، وقد تم هذا العام رفع المبلغ المخصص لصندوق المعونة الوطنية من (١٦,٦) مليون دينار في سنة (٩٦) الى (١٩) مليون دينار في سنة ٩٧ ، وبزيادة (٢,٤) مليون دينار وبنسبة زيادة ١٥٪ ، وهي زيادة هامشية في مواجهة مشكلة اجتماعية حادة مثل مشكلة الفقر ناجمة في الاساس عن السياسات المالية الحكومية الانكماشية والطبقية .

ورغم تكرار الحديث الحكومي عن الاهتمام بالتدريب واعادة التدريب المهني ، فإن نفقاته بقيت تتأرجح حول رقم (٣,٥) مليون دينار ، فيما ثبتت مخصصات دعم مستشفى الجامعة الاردنية حول رقم (٣,٥) مليون دينار منذ عدة سنوات .

هذا وليس مفهوما حتى الآن عدم معاملة وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بنفس معاملة الوزارات الاخرى في مشروع الموازنة ، والاكتفاء بدلا من ذلك بادراج مبلغ (١٢) مليون دينار لها ضمن مخصصات نفقات دعم المؤسسات العامة !!

النفقات الجارية للوزارات والدوائر الحكومية
وغياب اي نية لزيادة الرواتب في سنة ٩٧

زادت هذه النفقات من (٥٥٢) مليون دينار مقدرة في سنة ٩٦ الى (٥٨٤) مليون دينار مقدرة في سنة ٩٧ وبزيادة (٣٢) مليون دينار وبنسبة زيادة (٥,٨٪) وهي نسبة منخفضة ، ولعل السبب الرئيس فيها عدم اقرار اي زيادة جديدة في رواتب الموظفين في مشروع الموازنة الجديدة وحيث تشكل الرواتب نسبة كبيرة من هذه النفقات .

مما لا شك فيه انه يمكن احداث توفيرات في بنود الانفاق الجاري الاخرى مثل المياه والكهرباء والمحروقات والصيانة والسيارات والهواتف وبدلات السفر والحفلات والمياومات وما يشابهها .

وبينما كانت زيادة مخصصات وزارة الدفاع محدودة (٥ مليون دينار فقط) فإن مخصصات نفقات الامن العام والدفاع المدني ازدادت بما يعادل ٥,٢٪ ، ١١,٨٪ على التوالي وزادت نفقات الخدمات الطبية الملكية بنسبة ٥,٤٪ .

وبعد ولأن مشروع قانون الموازنة هذا يتسم بتوجهات انكماشية ، وبمواصفات ومؤثرات مستوى كيفية لا تخطئها العين ، فإننا نطالب كافة القوى السياسية والاجتماعية صاحبة المصلحة في موازنة متوازنة بأن ترفع صوتها في معارضة مشروع الموازنة هذا ، كما نطالب السادة النواب برفض هذا المشروع باعتبارهم كما يفترض ممثلين لجماهير الشعب التي تتضرر وستتضرر من الموافقة عليها وتنفيذها .

« سلطة الذاتي » تفرط بـ ٣٢٪ من الخليل لقاء تنازلات اسرائيلية هامشية

● كتب عليان عليان

سيشهديوم الاربعاء القادم الاول من كانون ثاني ١٩٩٧ حسب تقديرات المراقبين توقيع اتفاق الخليل الجديد بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وبين رئيس حكومة العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو بعد مفاوضات استمرت لاكثر من ثلاثة شهور ، حيث تعمل سلطة الحكم الذاتي على اشاعة معلومات مفادها ان ما تم الاتفاق عليه هو مجرد بروتوكول والية لتطبيق الاتفاق السابق المبرم في ٢٨ / ٩ / ١٩٩٥ ، وانها اي السلطة لم تقدم على اية تنازلات جديدة على الصعيدين الامني والمدني.

تكتيك نتنياهو

واقع الحال غير ما تروج له أوساط السلطة ، فمنذ ان وصل نتنياهو للسلطة في (اسرائيل) وضع نصب عينيه اعادة التفاوض على ما تم التفاوض والاتفاق عليه ومن ثم اجراء تعديلات في الاتفاقات السابقة والحصول على تنازلات جديدة ، ونتنياهو في سبيل ذلك رفع سقف مطالبه في هذه المفاوضات ، لا ليحققها جميعاً وهو يعلم صعوبة ذلك ، بل ليحقق جزءاً منها ، وقد نجح بتكتيكه التفاوضي الى جر الجانب الفلسطيني للتفاوض حول مطالبه ، محققاً جزءاً منها وهو بذلك كسب مرتين المرة الاولى عندما اجبر الجانب الفلسطيني على التفاوض على ما تم الاتفاق مسبقاً عليه والمرة الثانية عندما حصل على تنازلات جديدة .

وهذه المسالة سيوظفها كسابقة للتفاوض على اتفاق اعادة الانتشار في مناطق (ب،جـ) وعلى اكثر من ٣٤ نقطة تخص المرحلة الانتقالية ، كما سيوظف موضوع الخليل كبروفة لصالحه في موضوع القدس.

عناوين التفريط

ونحن هنا لا نريد ان نقارن بين الاتفاق السابق بشان الخليل والاتفاق الجديد فكلاهما سيء ، انما نريد ان نشير الى ما يلي :ـ

١ ـ ان الاتفاقية السابقة والجديدة المزمع ابرامها كرستا واقع تقسيم الخليل العربية الى مدينتين ، واحدة عربية والاخرى يهودية (H1.H2) اذ ان المفاوض الفلسطيني غدا يستخدم تعبير الحي اليهودي الاحياء اليهودية في الخليل بكل أريحية متناسياً انها احياء استيطانية كولونيالية يتوجب ازالتها ، لا التعامل معها كأمر واقع وتثبيت اسمها كمصطلح «جيوسياسي» .

٢ ـ لا توجد هنالك اي اشارة الى ان التقسيم الجديد للخليل مؤقت او انه خاضع للتسويق او التبديل او التعديل في مفاوضات الحل النهائي .



ابرز التنازلات

٣ ـ كما اسلفت لقد رفع نتنياهو سقف مطالبه ليحصل على تنازلات جديدة تعظم المكاسب السابقة في اتفاق الخليل الاول ... كيف ؟

أ ـ لقد طالب نتنياهو بحق القوات الاسرائيلية في اجراء المطاردة الساخنة للمطلوبين في الخليل ، ثم تراجع عن هذا المطلب مقابل تفعيل بند بهذا الخصوص ورد في اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وبضمانة الامريكيين .. بهذا يكون حقق مكسباً ، اذ رددت اوساط فلسطينية قريبة من المطبخ التفاوضي بان المطاردة الساخنة ستحقق من خلال الدوريات المشتركة لكن دونما اعلان واضح وصريح .

ب ـ الاقرار الضمني بوجود منطقة فاصلة بين H1.H2 مع القاء مسمى «منطقة عازلة» وهذا ما يزيد من حجم المساحة الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية من ٢٠٪ الى حوالي ٣٢٪ ، اما القول [illegible]

[illegible]

القضايا الاخرى

[illegible]

أولبرايت .. المرأة الصفيقة «الرجل الثاني» في الادارة الاميركية

● د. ناصر محمد

اثار تعيين مادلين اولبرايت وزيرة للخارجية الاميركية تساؤلات حول كيفية رسم السياسة واتخاذ القرار في دولة كالولايات المتحدة ، وما هو دور الافراد في ذلك ؟

في دولة بمكانة الولايات المتحدة العالمية ، وحتى دون ذلك بكثير ، فان مصالح ما نسميه «المراكز» او «المؤسسات» ، هي التي تحدد جوهر السياسة الخارجية (وايضاً الداخلية) لهذا البلد او ذاك ، ولكن للشخص المنوط به تنفيذ هذه السياسة دور [illegible] «اخراج» هذه السياسة [illegible] «تبليغها» للاخرين ، [illegible] متداول اصبح بمثابة [illegible] القاموس السياسي ، [illegible] السياسات بانها سياسة [illegible] الفولاذية بقفاز من حرير ، وفي حالة موضوع التساؤل يبدو ان الرئيس الاميركي بيل كلنتون ، قرر ان تخلع ادارته قفاز الحرير على خلاف ما كانت تحرص على اظهاره وابرازه عندما كان [illegible]



[illegible]

الجبهة الديمقراطية :
لاعلاقة لنا بحادثة «نزال»

اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تصريحاً صحفياً فيما يلي نصه :

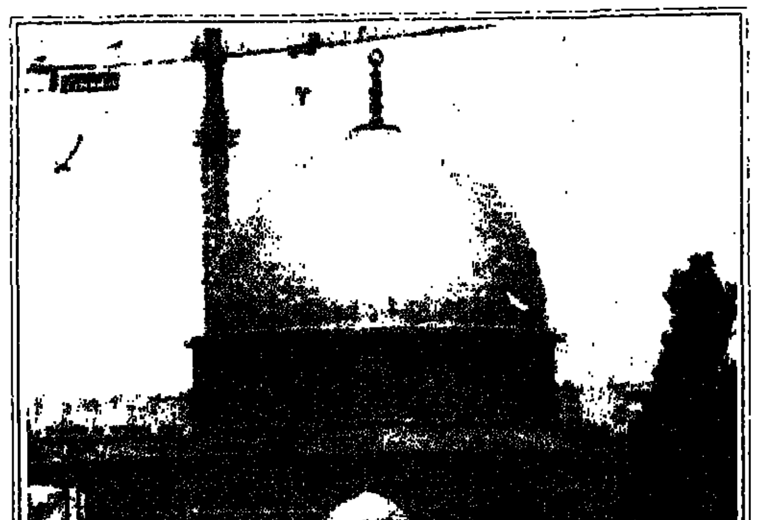
« تناولت بعض وسائل الاعلام الاردنية حادثة محاولة اغتيال حمزة نزال وفيها بعض الاشارات الى تورط الجبهة بهذا الحادث .

يهمنا في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان نؤكد انه لا علاقة للجبهة بهذا الحادث اطلاقاً ونأمل ان يتم توخي الدقة في تناول مثل هذا الحدث وترك المسألة للجهات المختصة ولانتهاء التحقيق وإعلان نتائجه ، ان هذه الاخبار الصحفية تسيء الى الجبهة ودورها النضالي في مقارعة الاحتلال الصهيوني .

اننا اذ نعبر عن استنكارنا لمثل هذه الاخبار فاننا نأمل من الجميع توخي الدقة » .

القدس والخليل
خطط للتهويد وإلغاء الوجود الفلسطيني

تحولت القدس والخليل الى بؤرتين للاستيطان اليهودي بموجب خطط جاهزة ، تهدف الى إلغاء المظاهر العربية للمدينتين ، وتعزيز الوجود اليهودي فيهما ، وخلق تواصل بين كل مدينة والمستوطنات اليهودية القريبة منها والمحيطة بها ، وتحويل المواطنين الفلسطينين الى اقلية .



٢٠ ألف شقة في مستوطنات القدس

تعتزم وزارة الاسكان الاسرائيلية بناء ٢٠ الف شقة سكنية جديدة في محيط منطقة القدس ومعظم هذه الشقق ستبنى وتسوق في مستوطنتي معاليه ادوميم وبيتار . وقد بدأت الوزارة باعداد الخارطة الهيكلية الكفيلة بزيادة سكان معاليه ادوميم الى ثلاثة اضعاف مما هم عليه الان ، وسوف يضاف الى المستوطنات ٧٥٠٠ شقة (فيها الان ٥٠٠٠ شقة) كما سيرتفع عدد سكانها من ٢٣,٠٠٠ نسمة الى ٦٠٠٠٠ نسمة . بموجب الخطة ستنفق الوزارة خلال العام ١٩٩٧ مبلغ ٥٧ مليون شيكل (حوالي ١٩ مليون دولار) لانجاز هذا المشروع بموجب الخطة نفسها ستمتد المستوطنة باتجاه الجنوب الى الموقع المسمى (١٦) حيث بنيت وسوقت ١٢٠٠ شقة سكنية ، وباتجاه الشرق والشمال الى موقع (١٧) وهو الموقع [illegible]

[illegible] تواصل بين القدس ومعاليه ادميم وازالة المسافة بينهما ، وهو ما سيقود لضم المستوطنة للقدس باعتبارها صارت داخل مايسمى في اسرائيل بـ الخط الاخضر ، اي الاراضي الاسرائيلية .

حي يهودي بامتيازات ودعم من البلدية في قلب باب العمود في القدس العربية

[illegible]

[illegible] «اضافة الى منحف عن الوجود اليهودي» في المدينة .

ويريد المستوطنون ايضاً بناء مدارس ومراكز طبية ومطاعم ومركزاً سياحياً وتحديث شبكات الكهرباء والهاتف وتوزيع المياه .

مشروع متكامل لتهويد الخليل



● مشهد يومي في الخليل : فلسطينيون بلا سلاح ومستوطنون مسلحون وجنود اسرائيليون

سلطة الحكم الذاتي تعترف

اسرائيل صادرت ٣٠٠ ألف دونم منذ أوسلو .. لكنها تتجاهل مسؤولياتها عن ذلك

افاد تقرير وزعته «وزارة الاعلام الفلسطينية» في غزة ان السلطات الاسرائيلية صادرت حوالي ٣٠٠ الف دونم من الاراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الاخيرة (من ايلول ـ ١٩٩٣ الى الفترة ذاتها من العام ١٩٩٦) .

واوضح التقرير انه منذ اتفاقية اوسلو واصلت سلطات الاحتلال مصادرة الاراضي الفلسطينية مستندة الى ذرائع امنية واوامر عسكرية ، واشار التقرير الى «ان مصادرة الاراضي بلغت ذروتها في الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاق اوسلو واتفاق القاهرة الخاص بتوسيع مناطق الحكم الذاتي في ايار ١٩٩٤ [illegible]

٣ ملايين دونم

وقال التقرير ان السلطات الاسرائيلية «صادرت [illegible] الاحتلال عام ١٩٦٧ [illegible] ثلاثة ملايين دونم [illegible] الكلية في الضفة الغربية [illegible] غزة البالغة ٥,٨ مليون [illegible] بينها ٧٤ بالمئة في الضفة [illegible] و ٤٠ بالمئة في غزة [illegible] التقرير ان «اسرائيل [illegible] ١٩١ الفاً و ٩٠٠ دونم [illegible] الفلسطينية في الضفة [illegible]

القدس

[illegible]

الأهالي
اسبوعية سياسية جامعة
يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
المشرف العام: سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول: اسامة الرنتيسي
الادارة والمالية: خليل السيد
المكاتب: [illegible]